



تمويل المناخ غير الكافي

القيمة الحقيقية للالتزام البالغ 100 مليار دولار أمريكي

في 2019-2020



فشلت البلدان المتقدمة في تحقيق هدف تمويل المناخ البالغ 100 مليار دولار أمريكي في عام 2020 - وهو الموعد النهائي للالتزام الذي جرى التعهد به قبل 13 عامًا. وتزعم هذه البلدان أن تمويل المناخ المقدم والمحشود قد وصل إلى 83.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 (جرى حشد 13.1 مليار دولار منها من التمويل الخاص). لكن منظمة أوكسفام تقدر أن قيمة تمويل المناخ المقدم كانت فقط ثلث ما جرى الإبلاغ عنه (21 - 24.5 مليار دولار).

وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لاستعادة الثقة في هدف الـ100 مليار دولار وضمن توفير تمويل عادل وقوي للمناخ. إذ استمرت معظم البلدان المتقدمة لفترة طويلة جدًا في إحصاء الأخطاء الخاطئة بطريقة خاطئة. فهناك الكثير من القروض، والكثير من الديون، وعدد قليل جدًا من المنح، والقليل جدًا من التكيف، والكثير من المحاسبة غير النزيهة والمضللة.

يعرض هذا الموجز توصيات للعمل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) وما بعده لتصحيح هذه القضايا، واستعادة الثقة في تمويل المناخ ومنع حرمان أفقر البلدان والمجتمعات الأشد عرضة للمناخ في العالم من تمويل المناخ الذي تحتاجه بشكل عاجل والتي يحق لها الحصول عليه.

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية - أكتوبر 2022

كتب هذه الورقة تريبسي كارتي وجان كوفالزيغ. وتعرب منظمة أوكسفام عن امتنانها للدعم ووجهة النظر اللذين قدّمهما كريستوفر روي وأندرو هاتل وهانز بيتر ديجارد من شركة إنكا للاستشارات، وهي شركة استشارية بحثية مستقلة تركز بشكل خاص على تمويل المناخ، والتي أجرت معظم التحليلات الفنية التي يقوم عليها هذا التقرير. كما تودّ منظمة أوكسفام أن تشكر ستيفن كاتس على تحليله التقني للمحاسبة المكافئة لمنحة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يقوم عليها هذا التقرير. وتقّر أوكسفام أيضًا بمساعدة بيرترام زاغيمو وأميل لو كومت وغيوم كومبان وهنا نيلسون وميرا أليستينغ في إنتاجها. وهو جزء من سلسلة من الأوراق المكتوبة لإثراء النقاش العام بشأن قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة، يرجى التواصل إلكتروني عبر advocacy@oxfaminternational.org.

هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النصّ مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علمًا بأيّ من هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أما في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلمته فلا بدّ من الحصول على إذن وقد يتوجّب بدل مالي لقاء ذلك. للتواصل إلكترونيًا: policyandpractice@oxfam.org.uk.

إنّ المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا تحت الرقم المتسلسل: ISBN 978-1-78748-978-3 في يونيو 2021.

DOI: 10.21201/2022.9752

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

صورة الغلاف: أمينة إبراهيم، أم لـ12 طفلًا، نزحوا بسبب الجفاف في إثيوبيا. تصوير: بابلو توسكو/منظمة أوكسفام إنترنومون إسبانيا، 2019.

1 مقّمة

لقد فشلت الدول المتقدمة في تحقيق هدف تمويل المناخ البالغ 100 مليار دولار في عام 2020 - وهو الموعد النهائي للالتزام الذي جرى التعهد به قبل 13 عامًا¹. ووفقًا لتقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي استند إلى تقارير من البلدان المساهمة، فقد بلغ العجز 16.7 مليار دولار.

إن الاخفاق في تحقيق هدف الـ100 مليار دولار، وبهذا الهامش الكبير، يجب أن يكون في حد ذاته أمرًا مثيرًا للقلق: فمبلغ 100 مليار دولار هو الحد الأدنى الذي يجب أن تساهم به هذه البلدان، فيما الحاجة هي أكثر من ذلك بكثير. ولكن كما تكشف هذه الإحاطة الإعلامية، يخلص تحليل منظمة أوكسفام إلى أن الواقع أسوأ بكثير. ففي حين تزعم البلدان المتقدمة أن تمويلها للمناخ الذي قدّمته وحشدته قد بلغ 83.3 مليار دولار في عام 2020 (13.1 مليار دولار منها كتمويل خاص)، تقدّر منظمة أوكسفام أن القيمة الفعلية للمساعدة المناخية المقدمة إلى البلدان النامية كانت ثلث ذلك فقط - أي حوالي 21 - 24.5 مليار دولار.

وفي حين أولي الكثير من الاهتمام السياسي للوصول إلى 100 مليار دولار على الورق، إلا أنه لم يُدفع سوى القليل جدًا في الممارسة العملية لضمان الوصول إلى هذا المبلغ بطريقة عادلة وقوية. وفي إطار مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ، لم تتفق البلدان قط على كيفية احتساب التمويل الذي يساهم في تحقيق هدف الـ100 مليار دولار. وقد أدى ذلك إلى مزيج من المعايير المحاسبية وانتشار الأساليب التي تتباين في تقدير قيمة الدعم المقدم بهامش كبير.

وبالإضافة إلى الممارسات المحاسبية المضلّلة، لا تزال القروض تهيمن على تمويل المناخ (بما في ذلك حصة كبيرة من القروض غير التساهلية)، ما يسهم في أزمة ديون متصاعدة في البلدان المنخفضة الدخل. وفيما زاد تمويل التكيف في 2019-2020، فإن حصة الأسد من تمويل المناخ لا تزال تذهب إلى التخفيف.

إن التمويل الدولي للمناخ أمر بالغ الأهمية لاستجابة عالمية عادلة وكافية لتغيّر المناخ. وهو مهم لزرع الثقة وبناء أساس للتقدّم المتعدّد الأطراف أن يُنظر إلى البلدان الغنية، التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن التسبب في تغيّر المناخ، على أنها تفي بالتزاماتها بدعم البلدان النامية.

كما أن تمويل المناخ مهمّ مادياً في العديد من المجتمعات وفي بلدان كثيرة، وهو ما يجعل العمل المناخي ممكناً. وتشكل الممارسات المحاسبية التي تتباين في تمويل المناخ خيانة لاحتياجات التكيف للنساء والأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، والحاجة الملحة لخفض الانبعاثات. لذا فإن كل دولار مبالغ في احتسابه هو دولار لا تحصل عليه البلدان النامية، ما يؤدي إلى فقدان الأرواح وسبل العيش وضياح فرص الانتقال المنخفض الكربون.

إن احتياجات تمويل المناخ ملحة ومتزايدة وتجعل الوعد البالغ 100 مليار دولار الذي لم يتم الوفاء به يبدو أصغر وأقل. وتُقدّر تكاليف التكيف في البلدان النامية حالياً في حدود 70 مليار دولار، ويمكن أن ترتفع إلى 300 مليار دولار في عام 2030². وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن الاحتياجات الاستثمارية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ تبلغ 5.9 تريليون دولار بحلول عام 2030، ويجب أن تأتي نسبة كبيرة منها من التمويل الدولي للمناخ³. كما أن تكاليف الخسائر والأضرار أخذت في الارتفاع أيضاً، إذ تشير التقديرات الأكثر شمولاً إلى أنه بحلول عام 2030، قد تتراوح الاحتياجات ما بين 290 و580 مليار دولار⁴.

تدفقات تمويل المناخ الحالية بعيدة عن تلبية الاحتياجات ويتم تجاوزها بالمليارات من الدعم الذي تتلقاه صناعة الوقود الأحفوري والأرباح التي تحقّقها. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدعم العالمي للوقود الأحفوري يبلغ 423 مليار دولار سنوياً⁵. ففي عام 2021، حققت 25 شركة نفط وغاز أرباحاً بقيمة 205 مليارات دولار⁶. في الواقع، ليس المال الذي ينقص بل ما ينقص هو عمل حكومي لضمان توجيه التمويل لمعالجة أزمة المناخ بدلاً من التسبب فيها.

ثمّة حاجة دأ إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحسين المعايير المحاسبية، لإعادة بناء الثقة في تنفيذ الالتزام البالغ 100 مليار دولار، والأهم من ذلك كله ضمان أن يلبي الاتفاق على هدف مالي جديد لفترة ما بعد عام 2025 الاحتياجات بالفعل وألا يكرّر أخطاء هدف الـ100 مليار دولار. ولا ينبغي نهائياً أن يُقدّم "التزام" دولي بتمويل المناخ مرّة أخرى على مثل هذا الأساس الصارخ، مع غياب الوضوح بشأن ما يُهمّ ومن يلتزم بماذا، أو حتى خطة للموافقة على مثل هذه المسائل. لقد كانت التدايعات متاحة للجميع، إذ تركت البلدان المتقدمة وحدها لإحصاء الأموال، والتي استغلت معظمها هذه الحرية للمبالغة في سخاها.

2 تقييم القيمة الحقيقية لتمويل المناخ المبلغ عنه في 2020-2019

توفّر مذكرة منهجية منفصلة تفاصيل كاملة عن الافتراضات والحسابات التي تدعم تقديرات منظمة أوكسفام المبينة في هذا القسم - ويمكن الرجوع إلى المصادر أدناه.

يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخير عن التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف الـ100 مليار دولار إلى أنّ تمويل المناخ قد بلغ حوالي 80.4 مليار دولار في عام 2019 وحوالي 83.3 مليار دولار في عام 2020. وقد تبدو هذه الأرقام كبيرة، لكنها نتيجة لمنهجيات محاسبية مُعيبة أنتجتها البلدان المتقدمة ومصارف التنمية المتعدّدة الأطراف وبعض صناديق المناخ المتعدّدة الأطراف. وثمة قضيتان رئيسيتان تبرزان في هذا الصدد.

أولاً، يبالغ تمويل المناخ المبلغ عنه في تقدير أهمية تمويل للمناخ عندما لا يكون التخفيف أو التكيف الهدف الرئيسي لمشروع أو برنامج جرى الإبلاغ عنه. وفي حين أنّ البلدان المتقدّمة عادة ما تأخذ ذلك في الحسبان من خلال الإبلاغ فقط عن نسبة من تكلفة المشروع أو البرنامج، فإن معظمها يفعل ذلك من دون تقييم دقيق لتكاليف المشروع ومع افتراضات سخية بشأن عناصر المناخ بالمشروع.

ثانياً، يجري الإبلاغ عن القروض والأدوات الأخرى من غير المنح بقيمتها الاسمية وليس على أساس "الجهد" الذي يبذله المساهمون، أو المنفعة المالية للبلدان المتلقية بشروط تفضيلية أكثر من تلك المتاحة في السوق.

والنتيجة لوجهي القصور المحاسبيين هذين هي أن تكون القيمة الصافية للدعم الذي يستهدف العمل المناخي تحديداً على الأرجح أقل بكثير ممّا تشير إليه أرقام تمويل المناخ المبلغ عنها.

تقدير المساعدة الصافية الخاصة بالمناخ

يأخذ تقدير منظمة أوكسفام "المساعدة الصافية الخاصة بالمناخ" في الاعتبار التأثير المشترك لهذين العاملين الرئيسيين، من أجل تقدير تمثيل أفضل للقيمة الصافية للأموال المقدمة، والرامية تحديداً إلى التخفيف أو التكيف من تلك التي تقدّمها أرقام تمويل المناخ المبلغ عنها رسمياً.

ونفعل ذلك أولاً عن طريق وضع افتراض أكثر واقعية بشأن متوسط الأهمية المناخية للأموال المقدّمة. ثانياً، بدلاً من حساب القروض وغيرها من الأدوات المُيسّرة من غير المنح بقيمتها الاسمية، فإننا نقدر ما يعادلها من المنح - أي بعبارة أخرى، مقدار التمويل الذي يقّمه المساهم.

وفي التقييم الأخير لمنظمة أوكسفام للمساعدة الصافية الخاصة بالمناخ لتمويل المناخ في 2017-2018، استخدمنا تقديرات مكافئة للمنح الخاصة بالبلدان المساهمة لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمناخ كما جرى الإبلاغ عنها إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، ثمة عيوب كبيرة في المنهجية التي تستخدمها البلدان لإجراء هذا الحساب. ومن أهمها أنّ القروض تُخصم بنفس المعدل الأساسي البالغ 5% بغض النظر عن المتبرع أو عملة الإفراض، وهو ما يبالغ في جهود الجهات المانحة.

لذا، استخدمنا من أجل هذا التقييم حساباً أقوى "لصافي القيمة الحالية" للقروض الثنائية الميسّرة باستخدام معدلات الخصم على أساس التكلفة الطويلة الأجل للأموال التي يتحمّلها المانح وقت صرف القرض⁷. كما أضيف هامش مخاطرة إلى معدل الخصم، الذي يستند إلى تقييم أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمخاطر الائتمانية للبلدان المتلقية وقت صرف القروض⁸.

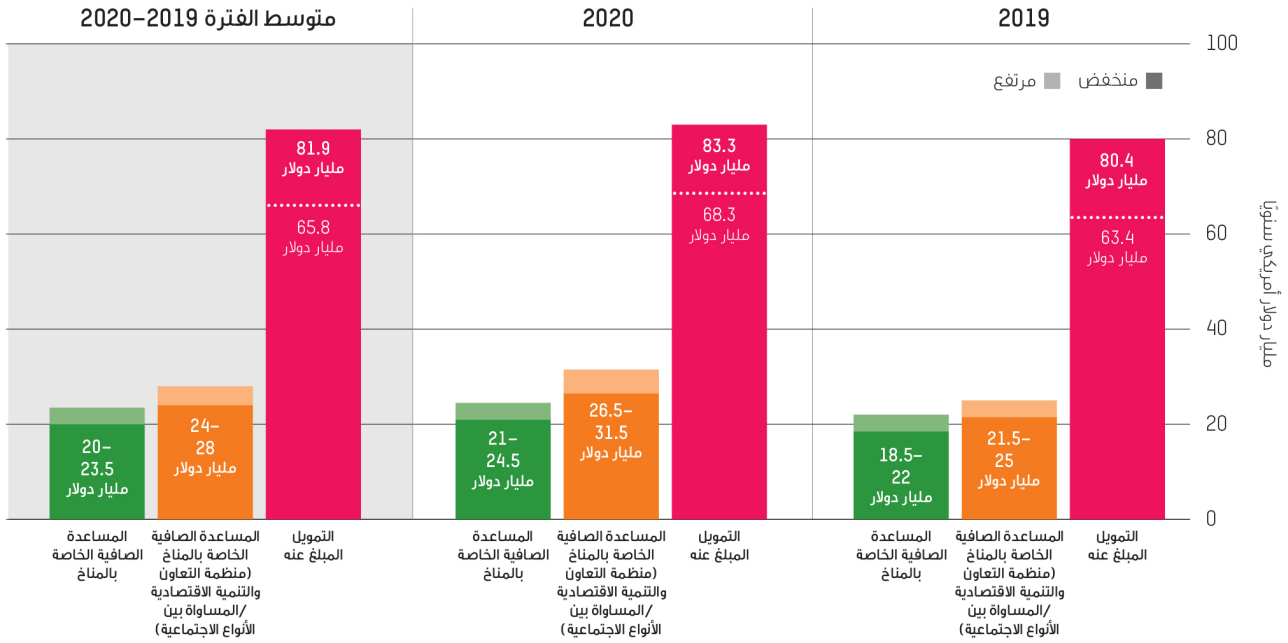
وتُحسب الأدوات غير المُيسّرة عند الصفر في تقديرنا إذ يعني عبء الديون المرتبط بهذا التمويل أنّه لا ينبغي احتسابه كمساعدة.

وكما يُظهر عمود المساعدة الصافية الخاص بالمناخ في الرسم 1، باستخدام هذا النهج، فإننا نقدر أن إجمالي المساعدة الصافية الخاصة بالمناخ قد بلغ 18.5 - 22 مليار دولار في عام 2019، و21 - 24.5 مليار دولار في عام 2020، و20 - 23.5 مليار دولار في المتوسط في الفترة 2019-2020. وبالنسبة للتكليف وحده، كما هو موضح في الرسم 2، نقدر صافي المساعدة الخاصة بالمناخ بحوالي 8 - 9 مليارات دولار في عام 2019، و9.5 - 11.5 مليار دولار في عام 2020، و9 - 10.5 مليار دولار في المتوسط في 2019-2020.

وللمقارنة، يبيّن الرسمان 1 و2 كذلك ما سيكون تقديرنا للمساعدة الصافية الخاصة بالمناخ إذا استخدمنا حسابات مكافئات منح المساهمين للقروض الثنائية استناداً إلى منهجية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وكما يُظهر عمود "المساعدة الصافية الخاصة بالمناخ (المساواة بين الأنواع الاجتماعية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)" في الرسم 1، فإن استخدام منهجية مكافئات منح منظمة التعاون والتنمية

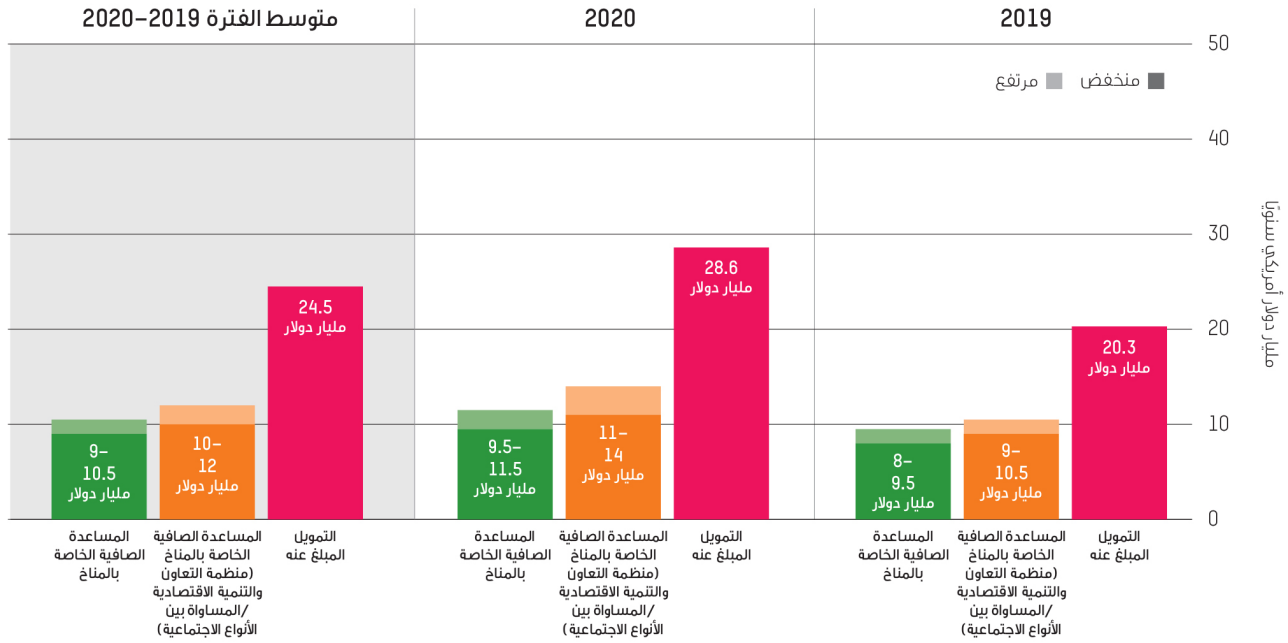
الاقتصادية يزيد من المستوى المقدّر لتمويل المناخ الإجمالي بمقدار 5.5 - 7 مليار دولار في عام 2020، وتمويل التكيف بمقدار 1.5 - 2.5 مليار دولار.

الرسم 1: تمويل المناخ المبلّغ عنه مقابل تقديرات منظمة أوكسفام للمساعدة الخاصة بالمناخ (متوسط 2019 و2020 و2019-2020)



ملاحظة: تظهر الأعمدة الحمراء تمويل المناخ المبلّغ عنه كما جمّعه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022a) - ويوجد أسفل الخط المنقط التمويل العام المقدّم، وفوقه يوجد بشكل أساسي التمويل الخاص المحشود وبعض انتمايات التصدير. وتظهر الأعمدة البرتقالية تقدير منظمة أوكسفام للمساعدة الخاصة بالمناخ استنادًا إلى المحاسبة المكافئة لمنحة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتظهر الأعمدة الخضراء تقدير منظمة أوكسفام للمساعدة الخاصة بالمناخ باستخدام منهجية أكثر قوة لتقدير تكافؤ المنح. كما تظهر الأعمدة البرتقالية والخضراء أرقامًا مدوّرة إلى أقرب 0.5. يُرجى مراجعة ت. كارتني وج. كوفالزيغ (2022) في قائمة المراجع للحصول على منهجية مفصّلة.

الرسم 2: تمويل التكيف المبلّغ عنه مقابل تقديرات منظمة أوكسفام للمساعدة الخاصة بالمناخ (متوسط 2019 و2020 و2020-2019)



ملاحظة: تظهر الأعمدة الحمراء تمويل التكيف المبلّغ عنه كما جمّعه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022a). وتظهر الأعمدة البرتقالية تقدير منظمة أوكسفام للمساعدة الخاصة بالمناخ استنادًا إلى المحاسبة المكافئة لمنح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تظهر الأعمدة الخضراء تقدير منظمة أوكسفام للمساعدة الخاصة بالمناخ للتكيف باستخدام منهجية أكثر قوة لتقدير تكافؤ المنح. وتظهر جميع الأرقام التمويل القائم على التكيف فقط، ولا يشمل 50% من التمويل الشامل. وتظهر الأعمدة البرتقالية والخضراء أرقامًا مدوّرة إلى أقرب 0.5. يُرجى مراجعة ت. كارتني وج. كوفالزيغ (2022) في قائمة المراجع للحصول على منهجية مفصّلة.

واعتقد أن الافتراضات والنهج المستخدمة لتقدير صافي المساعدة الخاصة بالمناخ قوية ومبررة. وحتى لو افترضنا وجود هامش خطأ كبير، فمن المرجح أن تكون القيمة الصافية الحقيقية للدعم الخاص بالمناخ للبلدان النامية في عامي 2019 و2020 أقل بكثير مما يوحى به تمويل المناخ المبلغ عنه رسمياً.

3 إحتساب ما يهمّ: معالجة العيوب المحاسبية

محاسبة أهمية المناخ غير الخاضعة للمساءلة

يسمح النظام الحالي للإبلاغ عن تمويل المناخ بمبالغة كبيرة في تقدير الأهمية المناخية للأموال المبلغ عنها. وبسبب الافتقار إلى البيانات المفصّل عنها بشأن كيفية حساب الأهمية المناخية للأموال يصبح تدقيق طرف ثالث للأرقام أمراً صعباً في أحسن الأحوال بل ومستحيلاً في كثير من الحالات.

التمويل الثنائي للمناخ

معظم البلدان المتقدمة في تقاريرها الثنائية المتعلقة بتمويل المناخ المقدّمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ تستند إلى نظام علامة ريو: إذ تسم المشاريع بعلامة ريو للتخفيف وعلامة ريو للتكيف، وتشير إلى ما إذا كان ثمة سعي إلى تحقيقها كهدف رئيسي (علامة ريو 2) أو هدف ثانوي (علامة ريو 1).

وللإبلاغ عن تمويل المناخ، عادة ما تُحسب مشاريع علامة ريو 2 بنسبة 100% من إجمالي حجم المشروع، في حين تُحسب مشاريع علامة ريو 1 عادة بنسبة مئوية واحدة (على سبيل المثال 40% أو 50%)، بغض النظر عن مدى أهمية المكون المناخي الفعلي. ويحدّد الجدول 1 المعاملات التي طبقتها البلدان في عامي 2019 و2020 لحساب العنصر المناخي في المشاريع التي كان فيها العمل المناخي أحد الأهداف المتعدّدة⁹.

الجدول 1: معاملات حساب تمويل المناخ حسب علامة ريو لبلدان مختارة

البلد	علامة ريو 2	علامة ريو 1
أستراليا	100%	30%*
كندا	100%	30%
الدانمارك	100%	50%
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	100%	40%
ألمانيا	100%	50%
اليابان	100%	50%
هولندا	100%	40%
نيوزيلندا	100%	30%
النرويج	100%	40%
إسبانيا	100%	50%
السويد	100%	40%
سويسرا	85%	50%
الولايات المتحدة الأمريكية	لا ينطبق	لا ينطبق

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022b). ويبين الجدول النسب المئوية للمساهمين المدرجين في القائمة لتحديد قيمة مشروع علامة ريو 1 و 2 للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ويحسب بعض المساهمين الأصغر (غير المدرجين في هذا الجدول) قيمة مشاريع علامة ريو 1 بنسبة 100%، على الرغم من أنها محدّدة صراحة على أنها لا تستهدف العمل المناخي كهدف أساسي. وقد وضعت عبارة "لا ينطبق" على الولايات المتحدة لأنها تحسب المكون المناخي للمشاريع الممولة على أساس كل حالة على حدة.

* ما لم يمكن حساب قيمة محدّدة بالدولار.

بنك التنمية المتعدّد الأطراف لتمويل المناخ

يثير تمويل المناخ الذي تبلغ عنه بنوك التنمية المتعدّدة الأطراف مخاوف أيضًا. وفي حين أن نهج بنوك التنمية المتعدّدة الأطراف هو الإبلاغ فقط عن المكونات الخاصة بالمناخ في برامجها للتكيّف والتخفيف، ليست هذه الطريقة شفافة بما يكفي للسماح بإجراء تدقيق مستقل.

إنّ البنك الدولي هو أكبر مزود متعدد الأطراف لتمويل المناخ، ومع ذلك فهو لا يقدّم سوى القليل جدًا من الأدلة لدعم مزاعمه بشأن المبلغ الذي يقدّمه. وقد حاول تقييم أجرته منظمة أوكسفام مؤخرًا إعادة إنشاء أرقام تمويل المناخ المبلغ عنها من قبل البنك الدولي باستخدام المعلومات العامة للمشاريع في السنة المالية 2020 للبنك. وخلص التقرير إلى أنّ عمليات الإبلاغ الحالية للبنك الدولي عن تمويل المناخ هي من النوع الذي لا يمكن فيه التحقق من مستويات التمويل المزعم المقدمة بشكل مستقل ويمكن أن تنخفض بمقدار 7 مليارات دولار، أو 10.40%.

الإفراط المنهجي في الإبلاغ عن القروض

تسمح القواعد والممارسات الحالية للإبلاغ عن تمويل المناخ بالإبلاغ عن القروض وغيرها من الأدوات غير الممنوحة بالقيمة الاسمية - بدلاً من مبلغ التمويل الذي يجري منحه. وعلى هذا النحو، فإنّ الأرقام المبلغ عنها لا تعكس "جهد" المساهمين، ولا الفائدة المالية للبلدان المتلقية. ومن بين قضايا أخرى، يعني ذلك أنّ البلدان المتقدمة تنسب الفضل في توفير تمويل المناخ الذي يتعيّن على البلدان المنخفضة الدخل إعادة سداه فعليًا.

وتكمن القيمة الحقيقية للقروض المقدّمة إلى البلدان النامية في الفائدة المالية عندما تكون تلك القروض ميسرة وبفائدة منخفضة، وتأتي بتكلفة أقلّ من القروض بأسعار السوق. وتتمثل إحدى الطرق لتقريب هذه المنفعة المالية في النظر في ما يعادل القروض من المنح، أي تقدير المبلغ الذي يُمنح في قرض أو أداة أخرى بمجرد أخذ السداد وفترات السماح وعوامل أخرى في الاعتبار.

وقد أصبحت المحاسبة المكافئة للمنح الآن معيارًا للإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية - وهي ممارسة يجب أن تتبعها تقارير تمويل المناخ. بيد أنّ منهجية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المستخدمة لحساب معادلة المنح تنطوي على عدد من العيوب الرئيسية، ما يؤدي إلى الإفراط المنهجي في الاحتساب. ومن أهمّها كون جميع القروض تُخصم بنفس المعدل الأساسي البالغ 5% بغض النظر عن المانح أو عملة الإقراض، مع تجاهل التكاليف الشديدة الاختلاف للأموال عبر المانحين والعملات. وقد أدّى ذلك إلى تضخيم جهود المانحين في قروض المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، عندما كانت عائدات السندات الحكومية من عملات الإقراض (اليورو والين في المقام الأول) منخفضة.

وبالنسبة لتمويل المناخ، فإنّ القدرة على حساب القروض بالقيمة الاسمية الكاملة بدلاً من المبلغ الذي يُمنح فعليًا يخلق حافزًا ضخمًا لتقديم القروض بدلاً من المنح. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن معظم البلدان المتقدمة تعتبر تمويل المناخ جزءًا من التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنّ الإفراط في إحصاء جهود المانحين في قروض المساعدة الإنمائية الرسمية يزداد تحفيزًا. وبموجب القواعد التي وضعتها البلدان المتقدمة، تمكنت من المطالبة بانتانات للمساعدة الإنمائية الرسمية أكثر مما تكلفها القروض فعليًا. وفي الواقع، أصدرت الحكومة الفرنسية وثيقة ميزانية في وقت سابق من هذا العام تنص على أنها مقابل قروض المساعدة الإنمائية الرسمية في 2019-2020 كانت تطالب بأكثر من 5 يورو مقابل كل يورو من الجهود¹¹.

4 الكثير من القروض، والكثير من الديون، والقليل جدًا من التكيّف

لا تزال القروض مهيمنة

ثمّة مبالغة في إحصاء القروض على نطاق واسع، وهي تهيمن على توفير تمويل المناخ. ووفقًا لأحدث تقييم أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شكلت القروض 71% من التمويل العام للمناخ في عام 2020 (48.6 مليار دولار) - كانت حصة كبيرة منها غير ميسرة - في حين جرى تقديم 26% فقط كمنح (17.9 مليار دولار)¹². وتضطر البلدان النامية إلى الحصول على قروض للاستجابة لأزمة مناخية لم تكن السبب فيها، في حين تطلب البلدان المتقدمة المديح مقابل التمويل الذي لا تقدّمه.

ووفقاً لمنظمة عدالة الديون، في عام 2020، كانت البلدان المنخفضة الدخل تنفق ما معدله 14% من إيراداتها الحكومية على سداد الديون الخارجية، وقد بلغ سداد الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً 31 مليار دولار¹³. ومنذ عام 2020، زادت جائحة كورونا من حدة أزمة الديون وأصبحت التوقعات قاتمة: إذ يشير تحليل القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن أكثر من نصف البلدان في مجموعتها المنخفضة الدخل إما في ضائقة ديون أو معرضة لخطر كبير¹⁴. ومن المرجح أيضاً أن تتأثر البلدان النامية بالزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة في سوق رأس المال العالمية، ما يعني ضمناً زيادة السداد وزيادة أخرى في الديون العامة¹⁵.

إن الاستخدام الواسع النطاق لقروض المناخ غير التساهلية ضارٌ بشكل خاص¹⁶. فالعديد من البلدان ذات الديون المتزايدة التي لا يمكن تحملها هي مثقلة بالمزيد من الديون باسم المساعدة المناخية، وتعني الزيادة في القروض غير الميسرة أن هذا الدين يُقدّم بشروط أصعب. وقد اتفقت البلدان المتقدمة منذ أمد بعيد على أن التمويل غير الميسر لن يُحسب كمساعدة إنمائية رسمية، وقد حان الوقت لاعتماد نفس النهج لتمويل المناخ للمساهمة في تحقيق هدف 100 مليار دولار.

إن الأرقام الشاملة عن التمويل الثنائي التي جرى الإبلاغ عنها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ليست متاحة للجمهور بعد، لكن منظمة أوكسفام تقدر أنه في الفترة 2019-2020، شكلت الأدوات غير التساهلية 67% من تمويل المناخ المتعدد الأطراف. ومن بين ذلك، قدّمت بنوك التنمية المتعددة الأطراف 22.6 مليار دولار من تمويلها المناخي من خلال أدوات غير ميسرة (71% من تمويل للمناخ المبلغ عنه في الفترة 2019-2020)¹⁷.

كما تزيد الكوارث الجوية المتطرفة التي يغذيها تغير المناخ من الديون. فقد تضاعف دين فانواتو العام في أعقاب إعصار بام في عام 2015، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تكاليف إعادة البناء¹⁸. وتواجه البلدان الواقعة على الخطوط الأمامية لآثار تغير المناخ ضربة ثلاثية: فهي تتضرر من الأحوال الجوية المتطرفة التي تسبب دماراً واسع النطاق وتتعرض لأضرار من تمويل المناخ المتقل بالديون الذي ينبغي أن يساعدهم؛ ويتعين على الدول التي تعاني من الديون و/أو المخاطر المناخية العالية (وخاصة الدول الجزيرية الصغيرة والمنخفضة الدخل) أن تدفع المزيد للحصول على التمويل. وسيدفع العديد من البلدان التي ساهمت بأقل قدر في تغير المناخ أكثر من غيرها لتمويل استجابتها له.

استمرار الفجوة في تمويل التكيف

بالاستناد إلى تقارير البلدان المتقدمة، ارتفع تمويل التكيف بشكل كبير في عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة، إذ وصل إلى 28.6 مليار دولار. ولكن كما تظهر تقديرات منظمة أوكسفام، إذا طبقت منهجية محاسبية أكثر عدالة وقوة، فإن مستوى تمويل التكيف ينخفض بشكل كبير، إلى ما بين 9.5 و11.5 مليار دولار في عام 2020¹⁹. وهذا أقل بكثير من تلبية احتياجات التكيف العاجلة والمتزايدة، والتي من المنفق عليه الآن بشكل عام أن تكون في الطرف العلوي من نطاق يتراوح بين 140 و300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030 والذي قدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره عن فجوة التكيف لعام 2016²⁰.

ويُعدّ تمويل التكيف القائم على المنح شريان حياة للبلدان المنخفضة الدخل والعرضة للضعف مناخياً. كما تعتبر المنح المقّمة إلى أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الشديدة الضعف وذات القدرات المنخفضة أمراً حيوياً بوجه خاص لضمان الأمن الغذائي والمائي، والتأهب للكوارث، وغير ذلك من الإجراءات الرامية إلى زيادة قدرة الفقراء على الصمود في وجه تغير المناخ. وتبيّن المستويات المنخفضة من التمويل الخاص المحشود من أجل التكيف في سياق هدف الـ100 مليار دولار مدى عدم كفاية التمويل والقروض الخاصة لتلبية احتياجات التكيف الأساسية للفقراء والمهمشين²¹.

5 توصيات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) وما بعده

تمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لاستعادة الثقة في هدف الـ100 مليار دولار وإحراز تقدّم في هدف جديد لما بعد عام 2025 يكون عادلاً وقوياً. ولفترة طويلة جداً، استمرت معظم البلدان المتقدمة في إحصاء الأشياء الخاطئة بطريقة خاطئة. فهناك الكثير من القروض، والكثير من الديون، وعدد قليل جداً من المنح، والقليل جداً من التكيف، والكثير من المحاسبة غير النزيهة والمضللة.

ويبدو أن البلدان الغنية تنكر الدور الحاسم الذي يلعبه تمويل المناخ في ضمان عالم آمن للجميع. لا شك في أن تمويل التكيف هو منقذ للأرواح، ومن دون تمويل التخفيف، من غير المرجح أن يتحقق حجم تخفيضات الانبعاثات اللازمة في البلدان النامية للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. لقد بدأ الوقت ينفذ من العالم، ويمكن حساب تكاليف التأخير في الأرواح وسبل العيش المفقودة، وتدمير المنازل والمجتمعات المحلية.

تحسين المعايير المحاسبية

لضمان الشفافية والثقة في أرقام تمويل المناخ، ثمة حاجة إلى اتخاذ الإجراءات التالية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) وما بعده:

- **معادلة المنح:** ينبغي للأطراف أن تتفق على أن العمود الجديد المكافئ للمنح في إطار الإبلاغ عن الشفافية ينبغي أن يستكمل على أساس إلزامي وليس طوعي.
- ينبغي للأطراف أيضاً أن توافق على بدء عملية في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لوضع منهجية تكون موثوقاً بها لتقييم قيمة التمويل المقدم، بما في ذلك ما يعادله من منح. ويجب ألا يصبح النهج المعيب الذي تتبعه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو القاعدة لمحاسبة تمويل المناخ.
- **أهمية المناخ:** للسماح بالتحقق المستقل من المطالبات، ينبغي للأطراف أن تتفق على أن الإبلاغ عن تمويل المناخ من جانب جميع مقدمي الخدمات يتضمن الكشف عن التقييمات المستخدمة لحساب مكونات تمويل المناخ للمشاريع التي يبلغ عنها بوصفها تمويلًا للمناخ.
- **التمويل غير التساهلي:** ينبغي للأطراف أن تتفق على عدم احتساب الأدوات غير التساهلية ضمن التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المتعلقة بتمويل المناخ.

الوفاء بالتزام 100 مليار دولار

بالإضافة إلى تحسين المعايير المحاسبية، ثمة حاجة أيضاً إلى الإجراءات التالية:

- بالنسبة لأي سنوات - في الفترة 2020-2025 - لا يتحقق فيها هدف الـ100 مليار دولار، يجب على البلدان المتقدمة الالتزام **بمعالجة أي نقص** من خلال زيادة المساهمات في السنوات اللاحقة.
- ينبغي لجميع مقدمي تمويل المناخ (البلدان المتقدمة، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، وصناديق المناخ المتعددة الأطراف، وغيرها من المؤسسات) أن يلتزموا **بزيادة التمويل القائم على المنح** زيادة كبيرة وأن يكفوا تشكيل التكيّف ما لا يقل عن 50% من إجمالي مساهمتهم العامة في تمويل المناخ. وينبغي تخصيص هذا التمويل بطريقة تراعي مصالح الفقراء وتحوّل النوع الاجتماعي وتعطي الأولوية لأشدّ الفئات ضعفاً.
- على البلدان المتقدمة أن تضع على وجه السرعة خطة تنفيذ للالتزام الجماعي بمضاعفة تمويل التكيّف المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP26، مع جداول زمنية ومسارات واضحة وآلية لتتبع التقدم المحرز.

هدف تمويل المناخ لما بعد عام 2025

يجب أن يعالج الاتفاق على هدف جديد لتمويل المناخ بعد عام 2025 أوجه القصور في توفير تمويل المناخ حتى الآن، بما في ذلك:

- لمعالجة الفرق الشاسع بين الأرقام المبلغ عنها والقيمة الصافية للدعم المقدم، يجب أن تشمل المفاوضات بخصوص هدف ما بعد عام 2025 مناقشة واثقاً بشأن ما يجب اعتباره تمويلًا للمناخ وكيفية احتسابه نحو الهدف الجديد.
- لمعالجة إهمال التكيّف، ينبغي للأطراف أن تتفق على وضع هدف عالمي جديد للمالية العامة على وجه التحديد للتكيّف كعنصر من عناصر هدف التمويل الجماعي الجديد.

المراجع

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (a2022). تمويل المناخ الذي قَدّمته وحشدت له البلدان المتقدمة في الفترة 2016-2020: روى من التحليل المفصل. تمويل المناخ وسلسلة أهداف 100 مليار دولار أمريكي. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنشر، باريس.
<https://doi.org/10.1787/286dae5d-en>

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022b). نتائج المسح بشأن المعاملات المطبقة على بيانات علامة ريو 2019-2020 عند تقديم التقارير إلى اتفاقيات الأمم المتحدة البيئية .
[https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC/STAT\(2022\)24&docLanguage=en](https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC/STAT(2022)24&docLanguage=en)

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022c). الاتجاهات الإجمالية لتمويل المناخ التي قدمت وحشدته البلدان المتقدمة في الفترة 2013-2020.
<https://www.oecd.org/climate-change/finance-usd-100-billion-goal/aggregate-trends-of-2020-climate-finance-provided-and-mobilised-by-developed-countries-in-2013-2020.pdf>

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022d). تغيير المناخ: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إحصاءات تمويل التنمية الخارجية-<https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/climate-change.htm> (جرى الولوج إلى الموقع في 22 سبتمبر 2022)

ت. كارتني وج. كوفالزبيغ. (2022). تمويل المناخ غير الكافي: مذكرة منهجية. منظمة أوكسفام .
<https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621426/mn-climate-finance-short-changed-methodology-note-191022-en.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

1. حُدّد هذا الالتزام أصلاً في اتفاق كوبنهاغن في عام 2009. <https://unfccc.int/sites/default/files/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf> وأعيد التأكيد عليه بعد عام في القرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ COP16 في كانكون: <https://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf>
- تبتعد منظمة أوكسفام عن مصطلحي "البلدان المتقدمة" و"البلدان النامية"، ولكن بما أن الالتزام بمبلغ 100 مليار دولار والالتزامات المالية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشير إلى "البلدان المتقدمة" و"البلدان النامية"، فقد استخدمنا هذه المصطلحات للإشارة إلى تلك المجموعات.
- 2 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشراكة وحدة DTU التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج العالمي لعلوم التكيف (2021). تقرير فجوة التكيف 2020. <https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2020>
- 3 اللجنة الدائمة المالية (2021). تقرير اللجنة الدائمة للشؤون المالية - ملخص تنفيذي للتقرير الأول عن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cp2021_10a02_cma2021_07a02.pdf
- 4 أ. ماركانديا و م. غونزاليس-إيغينو. (2018). التقييم المتكامل لتحديد احتياجات تمويل المناخ للخسائر والأضرار: مراجعة نقدية. في: الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. إدارة المخاطر المناخية والسياسات والحوكمة (ر. ميشلر وآخرون - ناشرون) سبرينغر. https://doi.org/10.1007/978-3-319-72026-5_14
- 5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021، 27 أكتوبر). مقابل كل دولار يجري التعهد به لمعالجة أزمة المناخ لفقراء العالم، تنفق أربعة دولارات على دعم الوقود الأحفوري الذي يديم أزمة المناخ وفقاً لبحث جديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيان صحفي. <https://www.undp.org/press-releases/every-dollar-pledged-tackle-climate-crisis-worlds-poor-four-dollars-are-spent-fossil-fuel-subsidies-keep-climate-crisis-alive>
- 6 مساهمة الولايات المتحدة. (2022). الاستغلال: عمالقة النفط يحققون أرباحاً قياسية بينما يستغلون التضخم والأزمة في أوكرانيا - الشعب الأمريكي يدفع الثمن-2021-And-Gas-2021-Updated-Oil-And-Gas-2021-Profits-1.pdf. <https://www.accountable.us/wp-content/uploads/2022/03/20220307-UPDATED-Oil-And-Gas-2021-Profits-1.pdf>
- 7 هذه المنهجية مستمدة من تلك التي تستخدمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نفسها لحساب مستوى التسهيلات لقروض المعونة المشروطة، بموجب قواعد مصممة لضمان كون هذه القروض فعلاً أقل من شروط الإقراض التجاري.
- 8 من غير المعروف ما إذا كان المساهمون في تمويل المناخ سيسعون في مرحلة ما إلى حساب تكاليف تخفيف عبء الديون في المستقبل عن قروض تمويل المناخ التي تقدم الآن كتمويل للمناخ. وإذا افترضنا أن الأمر ليس كذلك، فقد أضفنا مخاطر ائتمانية إلى معدل الخصم للتقديرات المنتجة. ولكن في سيناريو يُحتسب فيه تخفيف عبء الديون عن قروض تمويل المناخ على أنه تمويل للمناخ، فسيكون ذلك ضعف حساب مخاطر الائتمان. وترد في المذكرة المنهجية تفصيل للتقديرات المكافئة للمنح دون مخاطر ائتمانية. <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621426/mn-climate-finance-short-changed-methodology-note-191022-en.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- 9 يُرجى مراجعة ، على سبيل المثال، ر. فيكسمان وآخرون (2017). تقييم مصداقية كيفية تصنيف مشاريع المساعدة على التكيف مع المناخ. التنمية في الممارسة العملية، المجلد 27، العدد 4، الصفحات 458-471. <https://doi.org/10.1080/09614524.2017.1307325>
- 10 ج. فار و ج. موريسي و س. دونالدسون. (2022). المحاسبة غير الخاضعة للمساءلة: تقارير البنك الدولي غير الموثوق بها عن تمويل المناخ. منظمة أوكسفام. - أوكسفام. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/unaccountable-accounting-the-world-banks-unreliable-climate-finance-reporting-621424/> DOI: 10.21201/2022.9554.
- 11 الميزانية السنوية الفرنسية لعام 2022: ملحق مشروع قانون المالية للمساعدات الاقتصادية والمالية من أجل التنمية، الصفحة 11، المؤشر 2.1. https://www.budget.gouv.fr/files/uploads/extract/2022/PLF/BG/PGM/110/FR_2022_PLF_BG_PGM_110_PER_F.html
- 12 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022a).
- 13 أنظروا بوابة بيانات الديون المتعلقة بعبء الديون في <https://data.debtjustice.org.uk> ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2022). ارتفاع عبء الديون يعرض تعافي أقل البلدان نمواً للخطر. <https://unctad.org/topic/least-developed-countries/chart-march-2022#:~:text=LDCs'%20total%20external%20debt%20service,to%20the%20pre%20pandemic%20average>
- 14 كان 40 من أصل 69 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل إما في حالة من ضائقة الديون أو عرضة لخطر الديون. يرجى مراجعة <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa> (جرى الولوج إلى الموقع في 22 سبتمبر 2022)
- 15 مثل زيادة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بنسبة 3.2% في سبتمبر 2022.

16 كما هو موضح في تقييم منظمة أوكسفام لتمويل المناخ 2017-2018 - زاد التمويل غير الميسر كثيرًا خلال هذه الفترة. ت. كارتي، وج. كوفالزيغ، وب. زاغيمبا. (2020). تقرير ظل عن تمويل المناخ لعام 2020: تقييم التقدم المحرز نحو الالتزام البالغ 100 مليار دولار. منظمة أوكسفام DOI: 10.21201/2020.6621. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/climate-finance-shadow-report-2020-assessing-progress-towards-the-100-billion-c-621066/>

17 ثمة علامة استفهام بشأن ما يشكل تمويلًا "غير ميسر"، إذ لا تكون الشروط في الغالبية العظمى من الحالات متاحة للجمهور..

18 حملة ديون البيويل. (2018). يجب إسقاطها! تغير المناخ والديون والكوارث، <https://jubileedebt.org.uk/wp/wp-content/uploads/2018/12/Drop-it-16-winter-2018-WEB.pdf>

19 هذا تقدير لتمويل التكيف فقط. ومع الأخذ في الاعتبار تمويل التكيف بالإضافة إلى 50% من التمويل الشامل، فإن تقدير منزمة أوكسفام للمساعدات الصافية الخاصة بالمناخ يتراوح بين 11.5 و13.5 مليار دولار، مقارنة بتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغة 31.6 مليار دولار. أنظروا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2022c)

20 برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2021). العاصفة المقبلة: التكيف مع تغير المناخ في عالم ما بعد الجائحة، تقرير فجوة التكيف 2022. <https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2021>

21 يُرجى مراجعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022c) ، التي تنص على أن التخفيف كان له حصة ساحقة تبلغ 86% من تمويل المناخ المقدم والمحشود خلال الفترة 2016-2020، "جزئيًا في ما يتعلق بالقيود التي يواجهها الاستثمار التجاري في مشاريع التكيف".

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 21 منظمة تعمل مع شركائها وحلفائها، من أجل الوصول إلى الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معًا أوجه اللامساواة لإنهاء الفقر والظلم، الآن وعلى المدى الطويل - من أجل مستقبل متساوٍ. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أحد مكاتب منظمة أوكسفام، أو زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان www.oxfam.org.

أوكسفام إيبيس، الدنمارك (<http://oxfamibis.dk/>)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org)

أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نوفيب، هولندا (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)

أوكسفام تركيا (KEDV) (www.kedv.org.tr/)

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)

